

دور صناعة السياحة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of the International Tourism Industry in achieving Sustainable Development

بوعبد الله علي

جامعة بسكرة - الجزائر

bouabdallahali@yahoo.fr

بوقصبة شريف

جامعة الوادي - الجزائر

bouguesba-cherif@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/11/22

تاريخ الاستلام: 2019/10/22

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي، ودراسة العلاقة بين السياحة كنشاط اقتصادي وأهداف التنمية المستدامة .
وتوصلت إلى أن خطة التنمية المستدامة لأفاق عام 2030 تلزم الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية بتحقيق السياحة المستدامة ، وأن السياحة الدولية تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

- الكلمات المفتاحية: سياحة دولية؛ سلسلة قيمة السياحة؛ اقتصاد عالمي؛ أهداف التنمية المستدامة.
- تصنيف JEL : F01؛ O13؛ Q56.

Abstract:

In this study, we aimed to highlight the importance of tourism industry in the global economy, and study the relationship between tourism as an economic activity and the Sustainable Development Goals.

We found that the 2030 Sustainable Development Plan requires the World Tourism Organization members to achieve sustainable tourism , And that international tourism contributes directly or indirectly to the achievement of Sustainable Development Goals.

- **Keywords:** International Tourism; Tourism Value Chain; Global Economy; Sustainable Development Goals.
- **Jel Classification Codes :** F01; O13; Q56.

المؤلف المراسل: علي بوعبدالله، بريد التواصل: bouabdallahali@yahoo.fr

1- تمهيد :

تعتبر السياحة عن نشاط اجتماعي له جوانب مختلفة ، تطور نتيجة الدور الذي لعبه على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة لم تعد تلك الرحلة لقضاء وقت جميل فقط بل أصبحت صناعة خدمات ضخمة لها ترابطات أمامية وخلفية متشابكة مع العديد من الفاعلين محليا ودوليا، وبالتالي فقد شكلت ظاهرة عالمية وفاعلا رئيسيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للكثير من الدول.

يمر العالم خلال العقود الأخيرة بمرحلة جديدة تولى فيها كل الاهتمام بقضايا التنمية والبيئة على حد سواء وتطبيقاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية ، مما أدى إلى ظهور مفهوما جديدا للتنمية عرف " بالتنمية المستدامة "، هاته الأخيرة التي تعتمد على العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية والبيئة المحيطة به، وتقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، يراعي تجسيدها العديد من الهيئات الدولية وتسعى إلى تحقيق أهدافها بأفاق عام 2030.

1.1- إشكالية الدراسة :

كمخلص للإشكالية التي تواجهنا نقول أنه : إذا كانت الصناعة السياحية من أهم القطاعات الاقتصادية الدولية التي لم ولن تكون بمنأى عن هاته التغيرات في مفهوم التنمية ، فإننا نتساءل:

كيف تساهم صناعة السياحة الدولية في تعزيز التنمية المستدامة؟

بناء على السؤال الرئيس نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي مكانة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي؟
- ماهي أهداف التنمية المستدامة المعتمدة دوليا؟
- ماهي مساهمة السياحة الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

2.1- فرضية الدراسة :

للإجابة على الإشكال المطروح بدراستنا انطلقنا من الفرضية الرئيسية الآتية : " تساهم الصناعة السياحية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهداف هذه التنمية ".

3.1- أهمية الدراسة :

نظرا لما تحققه الصناعة السياحية من ترابطات أمامية و خلفية مع كل الفاعلين الاقتصاديين جعلتها تشكل حصة مهمة من قطاع الخدمات محليا و دوليا ؛ لذلك فإن دراسة مكانة هذه الصناعة على الصعيد الاقتصادي العالمي وتحليل مدى إسهاماتها في تعزيز التنمية المستدامة يعتبر من الأهمية بمكان لكل من الباحثين الاقتصاديين و القائمين على السياسات الاقتصادية ؛ من خلال تحديد مدى أهمية هذه الصناعة و المكانة التي يجب أن تحظى بها علميا و عمليا.

4.1- أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا هاته إلى:

- تسليط الضوء على مكانة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي.
- توضيح أهداف التنمية المستدامة المعتمدة دوليا.
- تحليل العلاقة بين السياحة كنشاط اقتصادي و أهداف التنمية المستدامة.

5.1- منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكال المطروح و تبعا لطبيعة الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي و التحليلي لدراسة و تحليل كيفية مساهمة الصناعة السياحية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة ، حيث تمحورت دراستنا هاته حول محورين رئيسيين نتطرق في الأول منهما إلى مكانة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي، انطلاقا من التعريف بسلسلة قيمة السياحة ؛ فأهمية الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي . أما في المحور الثاني فنتطرق إلى السياحة وأهداف التنمية المستدامة، بدءا بتسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة بأفاق عام 2030 ؛ فإسهام السياحة الدولية في تحقيقها.

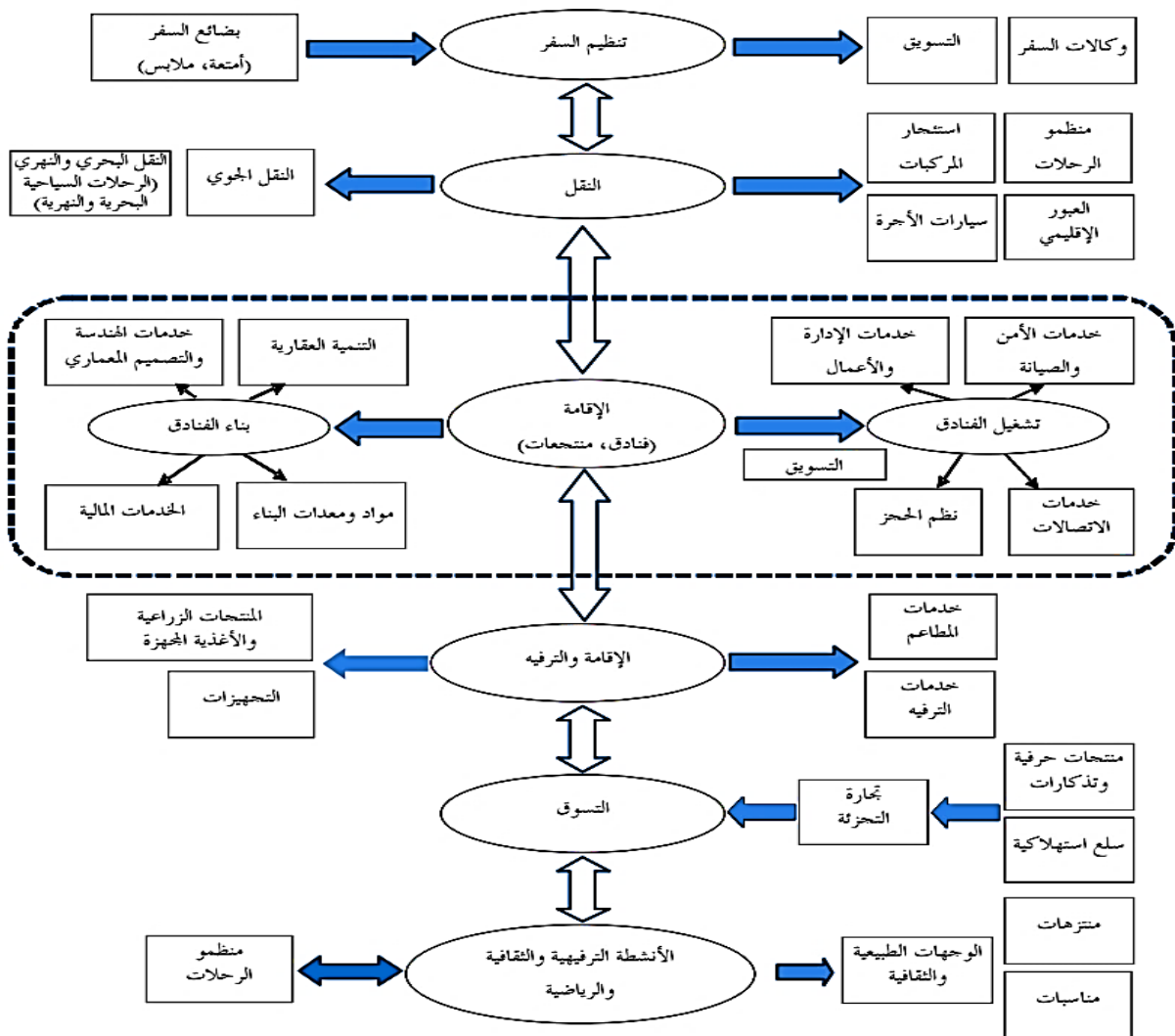
II - مكانة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي:

تعتبر الصناعة السياحية من الصناعات الأكثر تعقيدا، فهي في ترابط مستمر وتعاون دائم مع العديد من العوامل والفاعلين ضمن إطار سلسلة لخلق القيمة السياحية ، لذلك لا بد أن تكون كل هذه العوامل على أعلى مستوى كي تصبح الصناعة السياحية في هذه الأماكن جذابة للسياح، ومن ثم ستساهم-لا محالة- في دعم الاقتصاديات الوطنية؛ فالإقتصاد العالمي .

1.11- سلسلة قيمة السياحة:

تتوقف مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد العالمي على مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاديات الوطنية من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى ، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية . يوضح الشكل الآتي سلسلة قيمة السياحة:

الشكل (1) : سلسلة قيمة السياحة



المصدر: مجلس التجارة والتنمية ، السياحة المستدامة :المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 28 جانفي 2013 ، ص 10.

نلاحظ من خلال الشكل(1) ما يلي: (التنمية، 2013)

- الأنشطة المحاطة بخط متقطع هي أنشطة القطاع السياحي الأساسية .
- تتمثل إحدى السمات البارزة للسياحة في قدرتها على إقامة روابط أمامية وخلفية قوية ومتنوعة، فالروابط القوية تُحفز الأثر المضاعف الذي يمكن أن تترتب عليه فوائد اقتصادية واسعة النطاق.

- ويمكن أن تضم سلسلة قيمة السياحة قطاعات عديدة في الاقتصاد. وسيتطلب تعزيزها بناء وتشغيل فنادق ومطاعم ومرافق سياحية أخرى بواسطة روابط خلفية وتطوير خدمات البنية التحتية الأساسية ، علاوة على الزراعة والتصنيع وخدمات الدعم الأخرى. ويمكنها أيضاً إقامة مجموعة واسعة من الروابط الأمامية مع القطاعات التي تقدم الخدمات التي يستهلكها السياح، ومنها الاتصالات و تجارة التجزئة و الخدمات الترفيهية والثقافية والشخصية والأمنية والصحية وخدمات الضيافة. وإضافة إلى ذلك، ستحتاج البلدان الساعية إلى تدعيم قطاعها السياحي إلى تطوير بنى تحتية أخرى داعمة للسياحة كالمطارات و الطرق والموانئ والمستشفيات والمصارف، وهي مرافق ضرورية لإتاحة خدمات عالية الجودة وإنشاء وجهة سياحية تنافسية.

2.ii- مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:

إن تطور الحركة السياحية الدولية سينعكس بالإيجاب على التجارة الدولية و حجم العمالة ، ومن ثم على حجم الدخل من خلال ما يمثله الإنفاق في القطاع من دخل مباشر لعناصر المنتج السياحي ، ومن تنشيط للدورة السياحية عن طريق المضاعف السياحي ، وعلى هذا الأساس فإنه من الأهمية بمكان تحديد مدى تطور الحركة السياحية الدولية وإسهاماتها في الاقتصاد العالمي .

1.2.ii- تطور الحركة السياحية الدولية: من خلال بيانات منظمة السياحة العالمية الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول(1): تطور الحركة السياحية الدولية والدخل السياحي العالمي خلال الفترة (1950 – آفاق 2030)

2030 آفاق	2016	2000	1980	1950	
1800	1200	674	278	25	السياح الدوليين الوافدين(مليون سائح)
/	1400	495	104	2	مداخيل السياحة الدولية(مليار دولار)

Source : World Tourism Organization , Tourism for Development – Volume I : Key Areas for Action, UNWTO, Madrid - Spain ,June 2018 , p 29.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- النمو المطرد لعدد السياح الدوليين الوافدين و مداخيل السياحة الدولية، حيث انتقل عدد السياح الوافدين من 25 مليون سائح خلال عام 1950 إلى 674 مليون عام 2000 ، فبلغ 1.2 مليار سائح خلال عام 2016 ويتوقع بلوغ 1.8 مليار سائح بآفاق عام 2030 . وأكثر الوجهات جذبا للسياح خلال عام 2016: (Tourisme, 2017)

● فرنسا : 82.6 مليون سائح

● الولايات المتحدة الأمريكية : 75.6 مليون سائح

● إسبانيا : 75.6 مليون سائح

● الصين : 59.3 مليون سائح

● إيطاليا : 52.4 مليون سائح

كما انتقلت مداخيل السياحة الدولية من 2 مليار دولار أمريكي خلال عام 1950 إلى 495 مليار دولار في حدود عام 2000 ، لتتجاوز 1.4 تريليون دولار في نهاية عام 2016 . وكانت أكبر الدول دخلا سياحيا (Tourisme, 2017)

● الولايات المتحدة الأمريكية : 205.9 مليار دولار

● إسبانيا : 60.3 مليار دولار

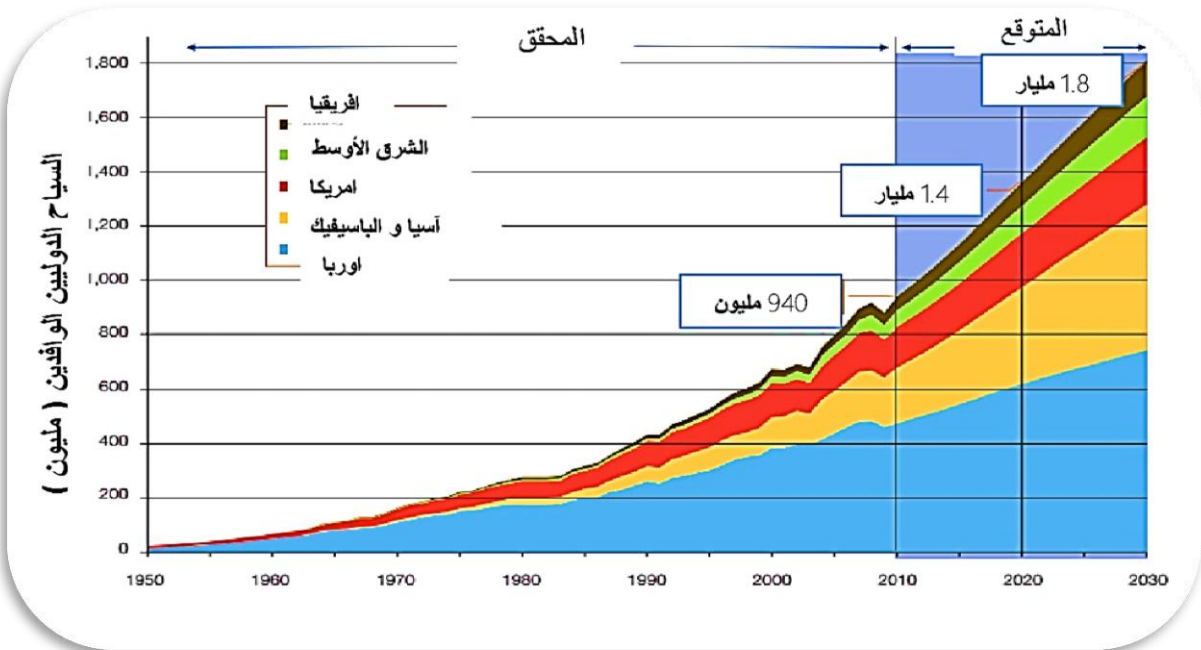
● تايلند : 49.9 مليار دولار

● الصين : 44.4 مليار دولار

● فرنسا : 42.5 مليار دولار

- تستند توقعات المنظمة العالمية للسياحة للطلب السياحي بآفاق 2030 على نموذج يأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، إضافة إلى القضايا المؤثرة في القطاع السياحي كتكاليف النقل المستقبلية ، وتشير النتائج إلى أن النمو العالمي للسياحة الدولية للوافدين سيستمر وبمعدل 3.3 % سنويا خلال الفترة (2010 – 2030) ، أي بزيادة في حدود 43

مليون سائح وافد سنويا ليلبلغ إجمالي السياح الوافدين 1.8 مليار سائح عام 2030. في حين كان هذا المعدل 3.9 % سنويا خلال الفترة (1995 – 2010) ، أي ما يعادل 28 مليون سائح سنويا. (TourismOrganization, 2018) و يمكن أن يتضح من خلال الشكل الآتي حول التوزيع الجغرافي للسياح عبر مختلف مناطق العالم ما يلي:
الشكل(2):التوزيع الجغرافي للسياح عبر المناطق خلال الفترة (1950- آفاق 2030)



Source : World Tourism Organization, Tourism for Development – Volume I: Key Areas for Action, Op.cit ., p 30.

- معدل نمو السياحة الدولية للوافدين يكون بصورة أعلى بالدول الناشئة عنه بالدول المتقدمة ، حيث تكشف توقعات منظمة السياحة العالمية عن معدل نمو في حدود (+4.4% سنويا) بالدول الناشئة ، أي بزيادة 30 مليون سائح وافد جديد سنويا لتتجاوز المليار سائح دولي سنويا بأفاق عام 2030 و حصة سوقية عالمية في حدود 57 % ، ليمثل هذا النمو ضعف ما يتوقع أن تحققه الاقتصاديات المتقدمة (+2.2% سنويا) بزيادة 14 مليون وافد جديد سنويا. (Tourisme, 2017)
- سيظل عدد السياح الدوليين القادمين إلى الدول الناشئة متواضعا مقارنة بحجم سكانها، حيث لا يزال عدد الوافدين من السياح لكل 100 شخص من سكان هاته الدول أقل بكثير منها بالدول المتقدمة.
- تعتبر أوروبا منطقة الأصل المهيمنة للسياحة الدولية ، فقد حققت معدل نمو لسياحها في حدود 3.3 % سنويا خلال الفترة (1995-2016) ، حيث انتقل عدد سياحها من 312 مليون سائح خلال عام 1995 (أي 58.8 % من إجمالي سياح العالم) إلى 516.3 مليون سائح عام 2010 (ما مثل 54.2 % من إجمالي سياح العالم) ، وبلغ عددهم 618 مليون سائح خلال 2016 (ما يقارب 50% من إجمالي سياح العالم) – وستستمر هاته الهيمنة الأوربية حتى آفاق عام 2030 - ومع ذلك فإن أعداد السياح من المناطق الأخرى نمت بمعدل أسرع ، فقد حققت مناطق : الشرق الأوسط ، آسيا و الباسيفيك ، أفريقيا ، أمريكا معدلات نمو سنوية خلال الفترة (1995-2016) : 7.4 % ، 6.4 % ، 6.2 % ، 3.3 % على التوالي. (Organization, European Union Tourism Trends, 2018)

2.2.ii- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي و التجارة الدولية: قدرت المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمبلغ 7.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 من خلال المساهمات المباشرة وغير المباشرة، والتي تساوي 10.2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحالي، وكل دولار أمريكي ينفقه الزوار يضيف 3.2 دولار للاقتصاد العالمي .

- مساهمة السياحة المباشرة : تمثل 3.1 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويشمل هذا الإنفاق الكلي على السفر والسياحة داخل البلد من قبل المقيمين وغير المقيمين لأغراض العمل والترفيه ، بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي على الخدمات المرتبطة مباشرة السياحة.
- مساهمة السياحة غير المباشرة: تمثل 7.1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتشمل المساهمات غير المباشرة للإنفاق على الاستثمار السياحي (كبناء الفنادق) والمشتريات المحلية حسب القطاعات التي تتعامل مباشرة مع السياح (كشراء الطعام من قبل الفنادق) و بعض الجوانب الأخرى للإنفاق الحكومي. (TourismOrganization, 2018)

كما تعتبر السياحة عنصراً هاماً في التجارة الدولية ، حيث بلغ إجمالي الصادرات السياحية 1.4 تريليون دولار (ما متوسطه 4 مليارات دولار في اليوم) ، لتمثل 7٪ من الصادرات العالمية من السلع والخدمات خلال عام 2016 - محققة في السنوات الخمس الأخيرة معدل نمو أقوى من نمو إجمالي التجارة العالمية - محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد كل من المواد الكيميائية والوقود وقبل صناعة السيارات والصناعة الغذائية . (Tourisme, 2017)

3.2.ii- مساهمة السياحة في التشغيل: تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة و مصدر مهم للتشغيل ، و هي من ضمن أكبر القطاعات التي توجد الوظائف ، حيث خلال عام 2016 خلقت 292 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم (أي حوالي 1 من كل 10 وظائف بالعالم) ، ومن المتوقع بحلول عام 2027 أن يخلق قطاع السياحة ما يفوق 380 مليون وظيفة على الصعيد العالمي (ما يعادل 1 من كل 9 وظائف بالعالم) ، ومن المتوقع أيضاً أن تساهم بنحو 23٪ من إجمالي صافي خلق فرص العمل على مستوى العالم خلال العقد المقبل. (Council, 2017) حيث تساهم الصناعة السياحية في إتاحة فرص للعمل من خلال:

- التوظيف المباشر: يشير إلى الأشخاص الذين يعملون بشكل مباشر في قطاع السياحة ، كالعاملين في شركات الطيران ، الفنادق ، المطاعم، تجارة التجزئة،...
- التوظيف غير المباشر: يشير عموماً إلى الأشخاص الذين يعملون لصالح موردي الصناعة السياحية، كموردي شركات الطيران، موردي السلع الغذائية ، الهيئات الحكومية ، شركات تصنيع و بناء السلع الرأسمالية،...
- العمل الحر: يشمل الأعمال التجارية و منشآت المجتمع المحلي المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بصناعة السياحة.

III- السياحة وأهداف التنمية المستدامة:

تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 أجندة 2030 للتنمية المستدامة و التي تتضمن 17 هدفاً لتحقيقها ، والتي تمثل علامة مميزة في ظل اتجاه التنمية السياحية الوطنية و الدولية نحو الاستدامة ، و مرجعية مهمة لتغيير أسلوب عمل القائمين على النشاط السياحي بما يحقق استدامته.

1.iii- أهداف التنمية المستدامة:

شكل العام 2015 عاماً مفصلياً في ما يخص التنمية على الصعيد العالمي، حيث أن الحكومات قد اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى جانب أهداف التنمية المستدامة ، بدأ سريانها في 1 يناير 2016 ليسترشدها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة ، حيث تحدد هذه الخطة إطاراً عالمياً للقضاء على الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة و الظلم، والتصدي للتغيرات المناخية بحلول العام 2030 . واذ تركز على الأهداف الإنمائية للألفية ، تتمحور هذه الخطة الطموحة المؤلفة من 17 هدفاً للتنمية المستدامة و 169 غاية متصلة بها. (العالمية، 2018) وتتسم بقدرتها على إحداث التحولات واتساع نطاقها مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية و إنجاز ما لم يتحقق في إطارها ، مما سيحفز العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض ، وتدرج هاته الأهداف كالآتي: (الدولي، 2018)

1.iii.1- إنهاء الفقر بكل صوره و في أي مكان: من خلال القضاء على الفقر المدقع أينما كان في العالم بحلول عام 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.

1.iii.2- القضاء على الجوع و توفير الأمن الغذائي و التغذية المحسنة و تعزيز الزراعة المحسنة: بالتركيز على القضاء على الجوع و ضمان حصول الجميع- و لا سيما الفقراء و الفئات الضعيفة - على ما يكفيهم من الغذاء المأمون و المغذي طوال العام بحلول عام 2030، و ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدام .

1.iii.3- ضمان حياة صحية و تعزيز الرفاهية للجميع في كل الأعمار: من خلال خفض عدد الوفيات بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية و اللقاحات الأساسية الفعالة و ميسورة التكلفة.

1.iii.4- ضمان تعليم جيد يتسم بالإنصاف و يشمل الجميع و يعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع: أي ضمان تكافؤ فرص جميع النساء و الرجال في الحصول على التعليم الجيد و ميسور التكلفة، و ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف و المهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة .

1.iii.5- تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين جميع النساء: من خلال وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد النساء و الفتيات في كل مكان ، و كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة للقيادة على قدم المساواة مع الرجل بجميع مستويات صنع القرار .

III.1.6- ضمان توفير مياه الشرب و الصرف الصحي للجميع وإدارته باستدامة: عبر تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة وميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بحلول عام 2030 .

III.1.7- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المنتظمة و المستدامة بتكلفة ميسورة: من خلال ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030 .

III.1.8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل للجميع و المستدام ، و العمالة الكاملة و المنتجة ، و توفير العمل اللائق للجميع: عبر الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية ، وبخاصة على نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7 % على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا ، وتحقيق العمالة الكاملة و المنتجة وتوفير العمل اللائق، ووضع و تفعيل إستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب و تنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020 ، وكذلك وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة و المنتجات المحلية بحلول عام 2030 .

III.1.9- إقامة بني تحتية قادرة على الصمود ، و تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع ، و تشجيع الابتكار: من خلال إقامة بني تحتية جيدة النوعية و موثوقة و مستدامة و قادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية و العابرة للحدود لدعم التنمية الاقتصادية و رفاهة الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة ، تعزيز التصنيع الشامل للجميع و المستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 بحصة الصناعة في العمالة و في إجمالي الناتج المحلي بما يتماشى مع الظروف الوطنية ، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا .

III.1.10- الحد من التفاوتات داخل مختلف البلدان و فيما بينها: بالتوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 % من السكان دخلا و بمعدل أعلى من معدل نمو متوسط الدخل الوطني بحلول عام 2030، و ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية من أجل تحقيق المزيد من الفعالية و المصداقية و المساواة و الشرعية للمؤسسات.

III.1.11- جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود و مستدامة: بتعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع و المستدام، و القدرة على التخطيط و إدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة و متكامل و مستدام بحلول عام 2030 ، مع الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن.

III.1.12- ضمان استدامة الاستهلاك و الإنتاج: بتنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك و الإنتاج المستدامة ، وتحقيق الإدارة المستدامة و الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول عام 2030 ، مع وضع وتنفيذ أدوات لرصد آثار التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة و المنتجات المحلية.

III.1.13- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ و تأثيراته: بتعزيز المرونة و القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ و الكوارث الطبيعية في جميع البلدان ، وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات و الاستراتيجيات و التخطيط على الصعيد الوطني ، وكذلك تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .

III.1.14- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ و تأثيراته: حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة: بإدارة النظم الإيكولوجية البحرية و الساحلية على نحو مستدام و حمايتها عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادةتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة و الإنتاجية للمحيطات بحلول 2020 ، وتعزيز حفظ المحيطات و مواردها واستخدامها مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات و مواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه". مع زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية و أقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، و تربية الأحياء المائية و السياحة بحلول عام 2030 .

III.1.15- حماية و تأهيل وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البرية ، و إدارة الغابات بشكل مستدام ، و محاربة التصحر ، و وقف و عكس مسار تدهور الأراضي ، و وقف فقدان التنوع البيولوجي : من خلال ضمان حفظ و ترميم النظم الإيكولوجية البرية و النظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية و خدماتها ، و ضمان استخدامها على نحو مستدام و وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية بحلول عام 2020 ، وتعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات و مكافحة التصحر، واستصلاح الأراضي و التربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر و الجفاف و الفيضانات، و السعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2030 .

16.1.III-التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات: بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة ، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

17.1.III-تعزيز سبل التنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة: قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 % من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 % من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً ؛ ويشجع مقدموا المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 % على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً ، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

2.III- مساهمة السياحة الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

لقد تطور مفهوم استدامة السياحة الدولية لدى منظمة السياحة العالمية بدءاً من عام 2007، حيث قدمت المنظمة إعلان "دافوس" الذي تقرر فيه استجابة قطاع السياحة العالمي لتحديات تغيرات المناخ ، ليتم إدراج السياحة المستدامة في وثيقة " ريو " +20 بالمؤتمر العالمي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد بالبرازيل عام 2012 ، وفي عام 2014 اتخذ قراراً بالإجماع في الجلسة رقم 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بمساهمة السياحة المستدامة في مكافحة وتقليل الفقر، وتنمية المجتمعات المحلية وحماية التنوع البيولوجي (الدين، 2016) لتعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2015 عام 2017 كسنة دولية للسياحة المستدامة للتنمية (2017) - بعد 50 عاماً من السنة الدولية للسياحة "السياحة جواز سفر للسلام" و 15 عاماً من السنة الدولية للسياحة البيئية- من أجل تكريس مجمل الأنشطة التي تعزز القوة التغيرية للسياحة لبلوغ مستقبل أفضل، من خلال تحقيق خطة التنمية المستدامة لأفاق عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، حيث تم تفويض منظمة السياحة العالمية (UNWTO) من قبل الجمعية العامة لقيادة فعاليات هذه السنة الدولية. (Organization, 2017 Annual Report, 2018)

وفي ظل هاته التطورات أصبحت صناعة السياحة الدولية في صلب التنمية المستدامة المتبناة من قبل الدول الأعضاء ، ولها القدرة على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهداف هاته التنمية ، حيث تتضح أهم مساهماتها المباشرة كالآتي:

- تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية وأسرعها نمواً في العالم، حيث يتوقع تحقيق معدل نمو سنوي لعدد السياح الوافدين عالمياً في حدود 3.3% خلال الفترة 2010-2030 (ليبلغ عدد هؤلاء 1.8 مليار سائح بأفاق 2030)، كما تكشف التوقعات عن معدل نمو سنوي للسياح الوافدين إلى البلدان الناشئة في حدود 4.4% مما يؤهلها للنهوض بريادة الأعمال وتشجيع المؤسسات الصغيرة و تمكين الفئات الأقل حظاً (كالشباب والنساء) ، و بالتالي فقد لا تكون السياحة في حد ذاتها الحل الكفيل بالقضاء على الفقر نهائياً لكنها يمكن أن تساهم في ذلك مساهمة كبيرة بهاته الدول؛ ومن ثم الإسهام مباشرة في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. (العالمية، 2018)
- تزداد مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عاماً بعد عام، لتبلغ 7.6 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2016 (أي 10.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)؛ فهذا القطاع لهدور مهم في دفع عجلة نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة و نمو الاقتصاديات الجاذبة للسياح خاصة. كما أنه مصدر مهم للتشغيل (حيث يؤمن وظيفة واحدة من أصل 10 وظائف في جميع أنحاء العالم)؛ وبالتالي فهذا القطاع يساهم مباشرة في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.
- أطلقت منظمة السياحة العالمية برنامجاً للسياحة المستدامة في إطار برنامج العشر سنوات لنماذج الاستهلاك والإنتاج المستدام ، حيث يستهدف هذا البرنامج تطوير ممارسات السياحة المستدامة من خلال مبادرات تحت على كفاءة تشغيل مدخلات الموارد الطبيعية من أجل الحصول على مخرجات مستدامة. (الدين، 2016) وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.
- تعتمد السياحة البحرية و الساحلية على النظم الايكولوجية البحرية السليمة ، ومن أجل حفظ وصون هاته النظم الايكولوجية أصبحت التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، وبالتالي الإسهام مباشرة في تحقيق الغاية السابعة من الهدف الرابع عشر : زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية ، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030 .

IV- الخلاصة :

- تلعب الصناعة السياحية دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المحلية والدولية)، وبالتالي هاته التنمية إلى مرحلة لم تعد ترتبط بالاستغلال الاقتصادي للثروات دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لها تحت إطار مفهوم التنمية المستدامة، أصبحت السياحة تعبر عن قطاع له أهمية خاصة في تحقيق هاته التنمية المستدامة المنشودة. وفي ضوء هذا تمكنا في نهاية دراستنا هاته من التوصل إلى النتائج الآتية:
- تضم سلسلة قيمة السياحة قطاعات عديدة في الاقتصاد، مما يؤكد قدرة قطاع السياحة على تحفيز النشاط الاقتصادي على نطاق واسع؛
 - تعد الصناعة السياحية الدولية إحدى الصناعات سريعة النمو وكثيفة العمالة، و مصدرا مهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تحققة من مؤشرات ايجابية في النمو الاقتصادي والتشغيل والتجارة الدولية؛
 - يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) على نحو متوازن ومتكامل؛
 - تعبر خطة التنمية المستدامة لأفاق عام 2030 عن خطة عالمية واسعة النطاق والأهمية، تشمل على 17 هدفا و169 غاية متكاملة وغير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث؛
 - أدرجت السياحة بصورة مباشرة في خطة التنمية المستدامة 2030 ضمن غايات الأهداف: (8)، (12)، (14)؛
 - تلزم خطة التنمية المستدامة 2030 الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية بتحقيق السياحة المستدامة من خلال التركيز على أهداف التنمية المستدامة؛
 - تساهم السياحة الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (ولاسيما في تحقيق الأهداف: 1، 8، 12، 14)؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية المعتمدة بالدراسة "تساهم الصناعة السياحية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهداف هذه التنمية".

- الإحالات والمراجع :

Council, W. T. (2017). **Global Economic Impact and Issues 2017**. London: Travel&Tourism.

Organization, W. T. (2018). **2017 Annual Report**. Madrid.

Organization, W. T. (2018). **European Union Tourism Trends**. Madrid: UNWTO.

Tourisme, O. M. (2017). **Faits saillants OMT du Tourisme**. Madrid: OMT.

TourismOrganization, W. (2018). **Tourism for Development**. Madrid: UNWTO.

صلاح زين الدين. (2016). دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر: جامعة طنطا: كلية الحقوق.

مجلس التجارة والتنمية. (2013). **السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**. الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

مجموعة البنك الدولي. (2018). **أطلس أهداف التنمية المستدامة 2018** من مؤشرات التنمية العالمية. واشنطن: البنك الدولي.

منظمة السياحة العالمية. (2018). **السياحة وأهداف التنمية المستدامة**. مدريد: UNWTO.